ورقة حقائق

الثالثة

النضال السياسي للمسيحيين في القدس

2021

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
PALESTINIAN TERRITORIES

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

ورقة حقائق 3

النضال السياسي للمسيحيين في القدس

إعداد: د. أسامة سلمان
ترجمة: ريما العجرمي
تدقيق: محمد العملة
تصميم: قاسم طوبال
إشراف: رامي ناصرالدين

«المعلومات والتحليلات الواردة في هذا المنشور منسوبة للمؤلف وكانت نتيجة تعاون مع مؤسسة PalVision ولكن هذه المعلومات والتحليلات لا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة كونراد أديناور Konrad-Adenauer-Stiftung.»

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
PALESTINIAN TERRITORIES

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

© جميع الحقوق محفوظة لؤسسة الرؤيا الفلسطينية - 2021

ورقة حقائق 3

النضال السياسي للمسيحيين في القدس

تشكل ورقة الحقائق هذه جزءًا من مشروع "الحفاظ على المجتمع المسيحي الفلسطيني" الذي تنتجه مؤسسة الرؤيا الفلسطينية ("PalVision") بدعم من مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer Stiftung.

يسعى المشروع إلى رفع مستوى الوعي حول المسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المقدسة ، وتسليط الضوء على التحديات التي يواجهونها، بما في ذلك -على وجه الخصوص- التهديدات التي تواجه هويتهم الدينية ووجودهم المستمر في القدس.

وتهدف ورقة الحقائق هذه جنبًا إلى جنب مع أوراق أخرى ضمن هذه السلسلة إلى توفير أساس لجهود المناصرة، وإثراء النقاش حول الإجراءات المطلوبة لحماية السكان المسيحيين الفلسطينيين في الأرض المقدسة والحفاظ عليهم.

المقدمة

تعتبر القدس عاصمة فلسطين وقلب القضية الفلسطينية ومهد الديانات السماوية، فلا يمكن إغفال بعدها الروحي وقدسيتها وأهميتها الدينية بالنسبة لأتباع الديانات السماوية، إلى جانب قميتها الوطنية للشعب العربي الفلسطيني. ولكن أصبح واقع القدس معقد جداً بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول أن يفرض عليها هوية استعمارية غريبة لا تشبه المدينة ولا تشبه إرثها التاريخي والثقافي والديني، خاصةً بعد احتلال إسرائيل للجزء الشرقي من القدس عام 1967. وقد أثرت التغييرات السياسية التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي وضمه غير الشرعي للمدينة على وجود وهوية المجتمع المسيحي بشكل سلبي. تستمر هذه التغييرات السياسية في تكثيف نضال المجتمع المسيحي للمحافظة على وجوده في القدس. تعرض ورقة الحقائق هذه العديد من القضايا السياسية والاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر وسلبي على المجتمع المسيحي في القدس.

القضايا السياسية:

في عام 1948 عندما استولت الحركة الصهيونية على أرض فلسطين التاريخية وأعلنت إنشاء دولة إسرائيل، فقد سيطرت على الأجزاء الغربية من القدس، واعتبرت المدينة فيما بعد عاصمة لإسرائيل، وهي خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي. بين عامي 1948 و 1967 تم تقسيم الأجزاء الشرقية والغربية من القدس ماديًا حيث بقي فلسطينيو القدس في الأجزاء الشرقية من المدينة في ذلك الوقت تحت الحكم الأردني، مثلهم كسائر فلسطينيي الضفة الغربية. .

في 27 حزيران / يونيو 1967، بعد حرب الأيام الستة، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، فقد وسعت إسرائيل من نطاق سلطتها القانونية والإدارية لتشمل كل القدس بما في ذلك الأجزاء الشرقية والغربية والمدينة القديمة في القدس؛ وذلك من خلال توسيع الحدود البلدية للمدينة، وضم هذه المناطق المحتلة حديثًا بشكل مخالف للقانون الدولي وتطبيقها للقانون الإسرائيلي على هذه المنطقة البلدية الموسعة المعلنة من جانب واحد.

نَتَجَ عن احتلال إسرائيل للقدس وما تبعه من أعمال العديد من القضايا على المجتمع المسيحي في القدس كجزء من الشعب الفلسطيني:

1. المشاكل الديموغرافية: اتفق المسؤولون والمشرعون الإسرائيليون على أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية داخل حدود القدس الموسعة، كجزء من محاولات تغيير التركيبة الديموغرافية والجغرافية للمدينة وطمس معالمها وفرض السيطرة الإسرائيلية المطلقة عليها بشكل يقوّض النضال الوطني الفلسطيني ضد النفوذ والسيطرة الإسرائيلية على المدينة. ترجمت إسرائيل خطتها للحفاظ على الأغلبية اليهودية داخل حدود القدس؛ من خلال فرض نسبة ديموغرافية تبلغ 76:24 (فلسطينية: إسرائيلية) في القدس والعمل على الحفاظ عليها. لتحقيق هذه النسبة، شجعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي توسيع نطاق الأنشطة الاستيطانية اليهودية الإسرائيلية في المدينة؛ من خلال ترميم ما أطلقت عليه ب "الحي اليهودي" وتوسيعه، وتوفير مساكن ووظائف وخدمات عالية الجودة للمستوطنين الإسرائيليين اليهود الذين انتقلوا إلى البلدة القديمة في القدس[1]. يقع جزء كبير من الوحدات السكنية الاستيطانية اليهودية الجديدة في الجزء الشرقي المحتل من المدينة، دون السماح للفلسطينيين بالسكن الآمن في مدينتهم، وتكثيف عمليات هدم منازلهم بشكل مستمر، وحتى عدم السماح لهم بالسكن في الجانب الغربي من المدينة الذي احتلته إسرائيل في العام 1948. وفي الوقت نفسه، ابتكرت حكومة الاحتلال مجموعة من الإجراءات القانونية لتقييد البناء الجديد والتوسع السكاني الطبيعي للسكان الفلسطينيين في القدس. كما بدأت إسرائيل ببناء مستوطنات يهودية وتدعيمها ببنية تحتية واسعة النطاق في القدس الشرقية المحتلة التي ضمتها إسرائيل بشكل مخالف للقانون الدولي، وهي مستوطنات تشكل اليوم بعد أكثر من نصف قرن من التوسع الزاحف الذي لا يرحم، حلقتين حول المحيط الشمالي والشرقي والجنوبي للمدينة بشكل كامل.

1 شموئيل بيركوفيتس ، المعركة على الأماكن المقدسة: الصراع على القدس والأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة وقطاع غزة (هيد أرزي ومعهد القدس للدراسات الإسرائيلية ، 2000) (بالعبرية) ، ص -174 176.

تتكون الحلقة الاستيطانية الداخلية الأولى من عشر مستوطنات في القدس المحتلة، بشكل يعزل القدس المحتلة عن أراضيها الممتدة في الضفة الغربية. أما الحلقة الثانية الخارجية فتتألف من 20 مستوطنة تقسم الضفة الغربية إلى نصفين: شمالي وجنوبي[2].

2. الإقامة المفروضة على غير اليهود: تفرض لوائح حكومة الاحتلال الإسرائيلي قيودًا صارمة على دخول غير اليهود إلى إسرائيل، وخاصة الإقامة فيها.

تسببت هذه الأنظمة في معاناة إنسانية كبيرة للفلسطينيين في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وللمجتمع المسيحي في القدس على وجه الخصوص بسبب صغر حجمه. يضاف إلى ذلك المشاكل الناجمة عن عدم قدرة مسيحيي القدس المحتلة على الزواج من الفلسطينيين المسيحيين من الضفة الغربية بسبب تعقيدات إجراءات لم الشمل وتسجيل الأطفال والتهديد الذي سيتعرض له حقهم بالإقامة في مدينة القدس بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

نظام المتاهة الإسرائيلي للتنقل والوصول والإقامة يعزل المسيحيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة عن القدس؛ من خلال فرض تقييد شديد عليهم، وفي كثير من الحالات فإنه يقضي بشكل فعّال على حرية وصولهم إلى القدس. فيجب على الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية أو قطاع غزة الراغبين في دخول القدس أن يتقدموا بطلب للحصول على تصريح مؤقت صعب للغاية، بل يستحيل الحصول عليه بالنسبة للكثيرين.

أدت سياسة الإغلاق الفعالة هذه إلى حرمان العديد من المسيحيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إلى الأصدقاء، والعائلة، والممتلكات والأماكن المقدسة المسيحية في القدس، حتى خلال الأعياد الدينية الكبرى.

2 المرجع نفسه 2. ص. 177.

3. تأثير جدار الفصل العنصري (جدار الضم والتوسع) على الطوائف المسيحية: يعتبر الارتباط بين المجتمعات المسيحية في القدس وبيت لحم ومناطق أخرى في الضفة الغربية ذا أهمية خاصة للحفاظ على بنية مسيحية متماسكة واستمرارها.

إنَّ حرمان المجتمع المسيحي في الضفة الغربية من الوصول إلى القدس المحتلة يقيّد بشدة حرية الوصول إلى الأنشطة الاجتماعية والثقافية في المدينة، عدا عن حرمانهم من التواصل الطبيعي مع أبناء شعبهم الفلسطيني، وحرمانهم من زيارة المواقع المقدسة وممارسة حقهم بالعبادة فيها، وبالتالي فإنه يؤثر بشكل خطير على قدرة المسيحيين الفلسطينيين على القيام بأنشطة مجتمعية ودينية على حدٍّ سواء.

الشؤون الاقتصادية:

عدم الاستقرار الاقتصادي المسيحي. أدّت حرب عام 1948 إلى تغييرات أساسية وعواقب سياسية وخيمة على القدس. وكان من هذه التغييرات البالغة الأهمية أن القدس تم تقسيمها إلى جزأين: القدس الغربية تتكون من ضواحي غربية جديدة تم تهجير الفلسطينيين منها واستيلاء المستوطنين عليها وتحويلها إلى أحياء يهودية إسرائيلية متجانسة بعد احتلالها من قبل إسرائيل عام 1948، والضواحي الشرقية التي ظلّت فلسطينية ولكن تحت السيطرة الأردنية.

أثرت النكبة[3] التي وقعت خلال حرب عام 1948 وتقسيم المدينة على المجتمع المسيحي المحلي بشكل سلبي سياسيًا واقتصاديًا. قبل حرب عام 1948، كان ما يقرب من نصف مسيحيي القدس يقيمون في الضواحي الغربية للمدينة. وقد تم خلال الحرب وبعدها تهجير الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم، لذا فقد لجأ الفلسطينيون المسيحيون إلى الأديرة والأماكن والمراكز العامة الأخرى. فأدى هذا النزوح إلى ارتفاع معدلات البطالة بين مسيحيي القدس خلال الخمسينيات من القرن الماضي؛ بسبب قلة أنشطة الحج ونقص فرص العمل البديلة المناسبة.

وأدت السنوات الطويلة من المشقة والمعاناة التي لم تنتهي بفعل وجود الاحتلال إلى هجرة مسيحية واسعة النطاق، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في عدد السكان المسيحيين في مدينة القدس. لا يزال الوضع السياسي غير المستقر وما يرتبط به من اضطرابات بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي يشكّل عنصرًا رئيسًا في إدامة عدم الاستقرار الاقتصادي لفلسطيني القدس، بما في ذلك المجتمع المسيحي.

لقد تم اقتراح أن حل التوترات السياسية أو تخفيفها يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ليس فقط للمجتمع المسيحي المحلي فقط، ولكن أيضًا لجميع الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس[4].

---

3 النكبة تعني "النكبة" باللغة العربية وتشير إلى التهجير القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم خلال حرب عام 1948. كان هذا التهجير الذي مارسته العصابات الصهيونية عنيفاً وفظيعاً ومروعاً، صاحبه ارتكاب مجازر جماعية بحق المدنيين الفلسطينيين.

4 وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني ، الضفة الغربية ، 29 أيار 2001.

هناك عدة عوامل تؤدي إلى تفاقم نضال المجتمع المسيحي في القدس:

1. الإحباط من قبل قادة الكنيسة: يفتقر قادة الكنيسة إلى وجود خطة عمل لتشجيع المسيحيين المحليين أو تحفيزهم على البقاء في القدس كما أنهم لم يتصرفوا بشكل حازم لثنيهم عن الهجرة. المسيحيون الذين كانوا يسيطرون ذات يوم على صناعة السياحة وغيرها من المصالح التجارية المربحة في القدس غادروا بشكل مطرد إلى الأردن ودول عربية وغربية أخرى. وقد أدى ذلك إلى قيام فلسطينيين آخرين من خارج القدس، بالسيطرة تدريجيًا على مجالات كاملة من المشاريع التجارية التي كان يهيمن عليها المجتمع المسيحي في القدس في السابق.
2. توزيع المسيحيين المحليين حسب المهنة: قلة من المسيحيين هم حرفيون أو عمال مهرة أو غير مهرة مثل كهربائيين أو سباكين أو عمال بناء. وقلة منهم يعملون كميكانيكيين مهرة، وأقل منهم هم من العمال غير المهرة. يعمل المسيحيون بشكل رئيس في الخدمة المدنية والتعليم، وبعضهم يعملون لحسابهم الخاص، والبعض الآخر يعملون في التجارة. منذ نكبة عام 1948 وحتى بداية الانتفاضة الثانية عام 2001، تشير إحصائيات التوظيف إلى أن 60٪ من المسيحيين العاملين يعملون في قطاعات خدمية مختلفة، مما يوفر إشارة موجزة عن الصورة المهنية للمجتمع[5].

5 روميل سودا ، "المسيحيون في الأرض المقدسة: خلال الانقسام السياسي والاقتصادي" (القدس: مركز سبيل للاهوت التحرير المسكوني ، 2006) ، ص. 23.

يشكل المجتمع المسيحي في القدس مجموعة متميزة بسبب موقعه ودوره التاريخي الفريد. وتتمتع كل طائفة مسيحية تقريبًا بتمثيل في المدينة المقدسة. وخلال القرن التاسع عشر اجتذبت القدس الدول الغربية والسياحة التي عززت الصناعة والسياحة والخدمات المربحة للغاية والتي عملت على إشراك وتوظيف السكان المسيحيين في القدس. وبالتالي، تضاعف عدد السكان المسيحيين في القدس مع نهاية فترة الانتداب البريطاني، وأصبحت المدينة أكبر مدينة مسيحية في فلسطين بسبب السياحة والحج.

يواصل المسيحيون المحليون العمل كمرشدين سياحيين، ومنظمي رحلات، ووكلاء سفر، وعاملين في الفنادق، وعاملين في المطاعم ومديرين، بالإضافة إلى أصحاب محلات بيع التذكارات.

إنَّ العلاقات الطويلة الأمد مع الدول الغربية، والنضال السياسي وعدم الاستقرار في القدس، فضلًا عن المشاكل الثقافية والاجتماعية الأخرى التي تفاقمت منذ استكمال احتلال إسرائيل للجزء الشرقي من القدس عام 1967 وضمها بشكل غير شرعي لها (بشقيها الغربي والشرقي)، أدَّت إلى تشجيع المسيحيين في القدس المحتلة على البحث عن مستقبل أفضل خارج البلاد.

3. التطلعات المهنية: يصنع التعليم الذي يسعى إليه المسيحيون قوة عاملة تسهل، من بين أمور أخرى، العمل في المؤسسات التي تقدم خدمات للشعب الفلسطيني؛ من خلال المنظمات غير الهادفة للربح والمنظمات الدولية . يبحث العديد من الطلاب المسيحيين عن فرص معينة في مجال الدراسة غير متوفرة في جامعاتهم المحلية. لذلك يسعى هؤلاء الطلاب إلى الحصول على منح دراسية في جامعات دولية مختلفة، وخاصة في الدول الغربية. في كثيرٍ من الحالات، يختار هؤلاء الطلاب البقاء بشكلٍ دائم في البلدان التي درسوا فيها. وكثيرًا ما يواجه الطلاب المسيحيون المتخرجون في الجامعات المحلية صعوبات في الحصول على عمل يتعلق بمجال دراستهم؛ بسبب الوضع السياسي والاقتصادي طويل الأمد الذي أعاق النشاط الاقتصادي وفرص العمل.

علاوةً على ذلك، ينتج عن الافتقار إلى تنوع التخصصات في مناهج الجامعات المحلية وجود نسبة عالية من الخريجين لديهم المهارات والدرجات نفسها. هذا الأمر يقلل بشكل أكبر من فرص العثور على عمل، ويزيد من متطلبات المؤهلات للوظائف المعلن عنها. على سبيل المثال: للتقدم إلى أعمال السكرتارية الأساسية، يجب على المتقدم الحصول على شهادة جامعية.

وهناك نسبة منخفضة جدًا من الخريجين في المجتمع المسيحي يكملون شهادات مهنية في الزراعة أو البناء أو التجارة[6]، ومجالات الخبرة المهنية التي تتواءم بشكل أكبر مع السياق الفلسطيني الخاص والبيئة الاقتصادية المقيدة. فينتج عن هذا، الحد بشكل أكبر من فرص العمل للعديد من خريجي الجامعات من المجتمع المسيحي.

4. الافتقار إلى السكن الميسور التكلفة: منذ عام 1967 وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي، واجه غالبية مسيحيي القدس، وخاصة من الطبقة الوسطى الحضرية، تدهورًا في ظروفهم الاقتصادية وأصبح نقص السكن الميسور مشكلة خطيرة. أدى رفض تصاريح بناء المساكن الجديدة للفلسطينيين إلى تأخر كبير في العرض على المساكن بشكل لا يلبي احتياجات النمو السكاني الطبيعي، عدا عن تدفق العمال من القرى الريفية، الأمر الذي أدى إلى تضخم حاد في تكلفة الإسكان في القدس.

6 المرجع نفسه ، ص. 23.

التوصيات:

سياسيًا

الهدف الفلسطيني العام الأسمى، مسيحيًا كان أم مسلمًا، هو إنهاء الاحتلال والوصول إلى سلام مستقر ودائم يقوم على القانون الدولي ويحترمه. بالإضافة إلى عملهم لتحقيق هذا الهدف الشامل، يجب على المجتمع المسيحي في القدس والكنيسة استخدام مواقعهم في القدس لدعم وتشجيع الأهداف التكميلية التالية:

1. تشجيع قادة الكنيسة على الضغط على إسرائيل (كسلطة احتلال) للم شمل العائلات: يجب على قادة الكنيسة حشد شبكاتهم وتحالفاتهم الدولية للضغط من أجل فرض عقوبات ملموسة على إسرائيل لتأسيسها نظام عنصري يرفض لم شمل العائلات الفلسطينية التي ما زالت مشتتة ومنفصلة بسبب الاحتلال، بالإضافة إلى السياسات والممارسات التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الفترة داخل القدس المحتلة المضمومة بشكل غير شرعي وفي الأراضي المحتلة على نطاقٍ أوسع.
2. استخدام ودراسة الأمثلة الأخرى لإنهاء الانقسام المادي: هناك حاجة لدراسة كيف تمكنت الدول والشعوب الأخرى من إزالة الحواجز المادية بين الناس، وكذلك الشروع في الدعوة الدولية لتسليط الضوء على تأثير جدار الضم والتوسع الإسرائيلي (جدار الفصل العنصري) على الفلسطينيين من القدس والضفة الغربية. يجب إجبار حكومة الاحتلال الإسرائيلي على إزالة الجدار الفاصل بين العائلات والمجتمعات.

   على سبيل المثال: يذكرنا الجدار بجدار برلين الذي فصل برلين الشرقية عن برلين الغربية قبل إعادة توحيد ألمانيا. فيما يتعلق بهذا الجدار، صرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في خطاب ألقاه في 12 يونيو 1987 من برلين الغربية:

   "هناك إشارة واحدة يمكن أن يقوم بها بشكل لا لبس فيه، من شأنها أن تعزز بشكل كبير قضية الحرية والسلام. أيها الأمين العام غورباتشوف، إذا كنت تسعى إلى السلام، إذا كنت تسعى إلى الازدهار للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، إذا كنت تسعى إلى التحرير: تعال إلى هذه البوابة واهدم هذا الجدار!".
3. تطوير إستراتيجيات المشاركة السياسية: يتأثر المستقبل السياسي لمسيحيي القدس بنقص التمثيل السياسي المسيحي في السلطة الوطنية الفلسطينية وغيرها من الهيئات التمثيلية الوطنية للفلسطينيين في القدس. وهذا يترك السكان المسيحيين دون تأثير أو تمثيل لمساعدتهم في التكيف مع مجموعة واسعة من السياسات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو التأثير عليها. يجب تنفيذ إستراتيجيات التوعية والعمل لزيادة قدرة قادة المجتمع المسيحي على التحليل والتفاعل بشكل فعال مع أي تغيير سياسي من شأنه التأثير على الوجود المسيحي في مدينة القدس.

اقتصاديًا

1. الموارد المسيحية: تم بناء الكنائس والأديرة والمنظمات المسيحية عبر التاريخ في الأرض المقدسة. بعضها عبارة عن مؤسسات حية وبعضها كنائس تسيطر على الأماكن المقدسة المتعلقة بالمسيحية. ومع ذلك، فإن معظم هذه الكنائس والمؤسسات لا تقوم بشكل فعال أو كافٍ بتوجيه مواردها الهامة لتطوير اقتصاد المجتمعات المسيحية. لا تعمل المؤسسات الكنسية مع المجتمعات المحلية لبناء خطط تنمية من شأنها أن تدر الدخل للمسيحيين المحليين، والتي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي كبير على البقاء الاقتصادي والاستدامة لهذه المجتمعات. يجب على قادة الكنيسة ومؤسساتها النظر في هذه الأمور ومعالجتها بشكل عاجل وعن طريق قيادة نهج جديد.
2. التفكير المبني على إنتاجية العمل: يعمل أعضاء المجتمع المسيحي في القدس بشكل أساسي في المؤسسات الخدمية، أو كعاملين، أو في أعمال تجارية قديمة مملوكة لعائلات. في كثير من الأحيان، تكون أخلاقيات العمل وأساليب العمل قديمة، ويفتقر الكثير من الناس إلى الأدوات والإبداع لتطوير أو تحديث أعمالهم الخاصة. يجب تقديم الدعم لأصحاب الأعمال المسيحيين لتحديث أعمالهم. برزت أهمية ذلك بشكل خاص في حقبة جائحة كورونا، عندما تعطلت بشكل كبير العديد من المصادر التقليدية للدخل السياحي أو توقفت تمامًا.
3. إستراتيجيات وحلول اقتصادية لصالح المجتمع المسيحي: يجب تطوير إستراتيجيات وحلول اقتصادية مسيحية من قبل الكنيسة والمنظمات المسيحية والمجتمع المسيحي المحلي في القدس؛ للتغلب على الصعوبات الاقتصادية. يجب أن تكون شاملة قدر الإمكان لتشمل أكبر عدد ممكن من الطوائف ومكونات المجتمع.
4. تطوير خطة الإرشاد المهني للطلاب المسيحيين: يتخرج الطلاب في المدرسة ويفتقرون إلى التوجيه والتفكير الواضحين حول ما يطمحون إلى القيام به في حياتهم العلمية والعملية، وما هو مجال الدراسات العليا الذي يتناسب بشكل أفضل مع أهدافهم واهتماماتهم المهنية. يجب أن يهدف تطوير خطط الاستشارات المهنية إلى تقديم إرشادات عملية حول المهارات المطلوبة في السوق. كما يجب أن تدعم هذه الخدمة المسيحيين الشباب بشكل أفضل من خلال إرشادهم نحو فرص توظيف مستدامة داخل الأرض المقدسة؛ مما يسمح لهم بالازدهار وبالتالي تقليل جاذبية فرص العمل لهم في الخارج والهجرة.
5. تنفيذ مشروع بناء مساكن يقوده المانحون: هناك حاجة واضحة للمجتمع المسيحي المحلي بالتعاون مع الوكالات المانحة ذات الصلة بالمسيحيين، للعمل على تنفيذ المزيد من مشاريع البناء لتوفير السكن بأسعار معقولة للمجتمعات المسيحية المحلية في القدس. سيكون التنسيق بين قادة الكنيسة والمجتمع المحلي ضروريًا لتنفيذ هذه التوصية. ويجب أن تعمل الطوائف المسيحية المختلفة على حل مشاكل الإسكان الحالية بسرعة؛ لأنها عنصر أساسي للحفاظ على الوجود المسيحي في القدس ومنع تدهوره أو نقصانه، بل وتعزيزه. سيكون لمشاريع البناء هذه تأثير كبير على استمرار هجرة المسيحيين بعيدًا عن القدس من عدمه.
6. إنشاء مرافق للموارد المالية: هناك حاجة إلى إنشاء صناديق تنمية مسيحية؛ لتعزيز الموارد المالية المتاحة للقطاعات الإنتاجية، وبالتالي تسهيل تحديثها وتحسينها. يجب أن تقدم هذه الصناديق تمويلًا منخفض الفائدة متوسطًا وطويل الأجل. على سبيل المثال: هناك حاجة واضحة إلى تحسين وصول المسيحيين إلى الأموال داخل القطاع الخاص المسيحي.

إن إتاحة هذه الموارد المالية من شأنه أن يمول الاستثمار المطلوب لتنشيط النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يتكثف مع انتشار المزيد من الظروف السلمية.

LES OUTRAGES CHEZ CAIPHE
Dominus custodiat introitum tuum
Ps. 121.

الاستنتاج

توضح ورقة الحقائق هذه التحديات السياسية التي يواجهها المسيحيون في القدس، وكيف تؤثر عليهم اقتصاديًا، وبالتالي تساهم في تدهور أوضاع المجتمع المسيحي في القدس.

لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي إلا عندما يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والضم غير القانوني للقدس من جانبٍ واحد. حيث يبقى هذا هو الطموح المركزي لجميع الفلسطينيين. وفي ظل غياب هذه النتيجة ومثل هذا القرار، تقدم ورقة الحقائق هذه عدة توصيات حول المقاربات السياسية والاقتصادية التي ستساهم في تهيئة الظروف المطلوبة للمسيحيين للاستمرار في الصمود والإقامة والازدهار في القدس.